واقع وتحديات التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر

Vocational training and education in Algeria; Present bets and future challenges

حميد بوزيدة *
مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة بومرداس، الجزائر
h.bouzida@univ-boumerdes.dz

علي حميدوش
مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة المدية، الجزائر
hamidouche_a2013@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/09 **تاريخ القبول: 2022/11/14** **تاريخ النشر: 2022/12/30**

الملخص:

يحظى موضوع التكوين والتعليم في الوقت الحالي بأهمية كبيرة ومتنامية، لما له من ضرورة في تأهيل العنصر البشري لسوق العمل، والذي يلبي حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن إشكالية الدراسة تبحث في السبل الكفيلة التي تجعل من العنصر البشري عنصراً فعالاً في صيرورة التنمية، وقطع الطريق عنه قبل أن يتحول إلى آفة مجتمعية، وعليه تقوم فرضيات الدراسة على أن التعليم والتدريب عوامل ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال القيم المضافة التي يمكن أن يقدمها ما يسمى برأس المال البشري. ولأجل الوصول إلى تلك الإجابات التي تطابق إشكالية الدراسة، وتحقق صحة فرضياتها اعتمدنا على المنهج الوصفي بتوظيف طريقتي التحليل والتركيب في دراسة حيثيات البحث المختلفة، وقد خلصت الدراسة إلى أن لقطاع التكوين والتعليم المهنيين مسؤولية كبيرة في تحقيق ذلك شريطة مزامنة مدونة الفروع والتخصصات لمقتضيات التطورات العلمية والتكنولوجية ومتطلبات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: التكوين، التعليم، التشغيل، البطالة، الاقتصاد.

---

* المؤلف المرسل

تصنيف **JEL** : M53/P36/F66./J6/F63

Abstract: The topic of training and education at time gets great and growing importance because of its necessity in qualifying the human element for the labour market, which meets the needs of economic and social development. Therefore, the problematic of the study is looking at ways to make the human element an effective element in the process of development and cut off the road from it before it turns into a social evil. Accordingly, the study hypotheses are based on that education and training are necessary factors to achieve economic development through the added values that can be provided by the human capital. In order to answer the problematic of the study and verify the validity of its hypotheses, we relied on the descriptive approach by employing the methods of analysis and synthesis in the study of the different research rationales. The study concluded that the vocational training and education sector has a great responsibility in achieving this, if the code of branches and specializations is synchronized with the requirements of scientific and technological developments and the requirements of the labour market.

Keywords: Training, Education, Labor, Unemployment, Economic Development.

JEL Classification Codes:M53/P36/F66./J6/F63

مقدمة:

في حياة الأمم تقاس المجتمعات بمقدار تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر عن هذا بكفاءة وقدرة العنصر البشري في تحقيق تلك الغايات رغم أهمية الموارد الاقتصادية الأخرى، غير أن هذه الموارد قد تكون ضرورية، ولكن ليست كافية لوحدها لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان قد تكون وفرة الموارد الطبيعة الاقتصادية عاملا سلبيا ومثبطا في التطور والإقلاع الاقتصادي من خلال نشر روح الاتكال وانتشار الفساد وظهور الصراعات بأوجهه المختلفة، والأمثلة كثيرة في هذا الباب، والدول النفطية العربية وغير العربية مثال حي عن ذلك.

إذن كان ولازال وسيبقى العنصر البشري وبالأخص المتكون والمتأهل منه والذي يصطلح عليه اليوم بـ " رأس المال البشري " أداة التنمية ووسيلتها، وكذا هدفها وغايتها، وهناك كثير من الشواهد والأمثلة الدولية.

إشكالية الدراسة: تتمثل الإشكالية التي سنعمل على بحثها ومعالجتها من خلال دراستنا هذه في السؤال التالي:

ما هي أهمية ودور التكوين والتعليم المهنيين في تأهيل وتكوين المورد البشري المؤهل الذي يسهم في التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

فرضيات الدراسة: تتركز الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها على الآتي:

- يؤدي التكوين والتعليم المهنيان دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يؤدي التكوين والتعليم المهنيان على توفير اليد العاملة ويساهم في إدماج الشباب في سوق العمل؛
- يواجه التكوين والتعليم المهنيان بالجزائر العديد من الصعوبات؛
- يساهم إحداث المجلس العلمي بقطاع التكوين المهني في النهوض بالقطاع ودعم المقاولاتية خدمة للتنمية المنشودة.

أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر؛
- تبيان أهمية التكوين والتعليم المهنيين في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- إبراز الدور المنوط بقطاع التكوين والتعليم المهنيين في المساهمة الفعالة في تأهيل المورد البشري بالجزائر؛
- الوقوف على التحديات التي تواجه التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر؛

منهجية الدراسة: للإجابة عن إشكالية البحث واختبار فرضياته، تستخدم هذه الدراسة أساسا المنهج الوصفي في تحليل ودراسة الظاهرة محل البحث، وذلك بالاستعانة بكل أدوات البحث المتاحة من طريقتي التركيب والتحليل، والتي يمكن استخدامها في مثل هذه الموضوعات، ونستعين بذلك بالدارسات الميدانية والحقائق العلمية والتجارب المختلفة للوصول إلى أهداف الدراسة.

خطة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة، قسمت هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة هي:

المحور الأول الأهمية الاقتصادية والمجتمعية للتكوين والتعليم المهنيين؛

المحور الثاني: رهانات قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر؛

المحور الثالث: تحديات قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر؛

المحور الرابع: دور المجلس العلمي بقطاع التكوين المهني في بعث ودعم القطاع.

المحور الأول: الأهمية الاقتصادية والمجتمعية للتكوين والتعليم المهنيين

تتعاظم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتكوين والتعليم المهنيين ويبرز دوره في تحقيق التنمية بكل أبعادها، فالأمر يتطلب تضافر كل جهود المجتمع، لأن تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية يتطلب توفر الكفاءات البشرية، هذه الأخيرة لا تأتي من فراغ أو على حين غرة في الواقع، وإنما بالتعليم والتكوين والتدريب والتأهيل، والعالم برمته يعطي اليوم أهمية كبيرة وأساسية لعملية التعليم والتكوين ولو بدرجات متفاوتة، وقد كان الأمر كذلك في الميراث الفكري الاقتصادي، فأفكار كل من (جاكوب مينسر، وثيودور شولتز، وغاري بيكر، وغيرهم)* .تُبرز وتُبين أهمية التعليم والتكوين في النمو الاقتصادي، فقدر ركزت مدرسة "رأس المال البشري" في نهاية عقد الخمسينات من القرن الماضي وإلى غاية اليوم على صياغة مفهوم جديد تبين فيه أهمية التعليم في تكوين ما يسمى "برأس المال البشري "، ووضعت الأسس لهذا الفكر الذي يعطى المكانة الأولية للتعليم والتدريب وأهميته في

* يعتبرون من الرواد الأوائل في بلورة مدرسة فكرية تحت مسمى "مدرسة رأس المال البشري" ضمن التيار النيوليبرالي".

كل قضايا الإنتاج والدخل والتطور والنمو. وكان قبلهم قد أشار "أدم سميث" إلى مفهوم تقسيم العمل الذي يكسب حسبه العامل المزيد من المهارات ويرفع من إنتاجيته ويدفعه إلى ابتكار الآلات والمعدات الجديدة، ويقلل من الفاقد في الزمن عندما يتخصص في عمل واحد.

وعلى نفس المنوال أدرك منذ وقت طويل عالم السياسة "فريدريك" أهمية «رأس المال البشري» وأعلن أن الثروة القومية تنشأ عن رأس المال الفكري، أي قوة الأفراد أصحاب الأفكار، وفي عام 1890 أشار عالم الاقتصاد البريطاني "ألفريد مارشال" إلى أن المعرفة هي أقوى محرك للإنتاج. وأشاد –مارشال–بأهمية الابتكار، وإذا صح لأي عالم اقتصاد الادعاء أنه أول من أدرج الابتكار على نحو جوهري ضمن نظريته عن التطور، فإنه سيكون"جوزيف شومبيتر" الذي يشير إلى أن الابتكار العنوان «لعواصف التدمير الخلاق». فهو يأتي في عاصفة هائلة من التقنيات الثورية التي تغير الاقتصاد وتطوره جذرياً. إن الابتكار مبدع ومفيد، فهو يخلق صناعات جديدة وثروة ووظائف وفي الوقت نفسه يعد مدمرا لبعض الشركات القائمة والعديد من المنتجات والوظائف وأحلام أصحاب المشاريع التجارية المفلسة. ويرى"شومبيتر"أن الابتكار ضروري من أجل البقاء التنافسي" (مارك دودجسون وديفيد جان، 2014).

واليوم أصبحت المؤسسات التعليمية والتربوية مع مراكز التكوين والتأهيل والتدريب للنخب هي من تصنع رأس المال البشري في المجتمع أكثر من أي وقت مضى، وذات أهمية قصوى في تقدم ورقي الدول، بما توفره من عناصر بشرية مؤهلة قادرة على القيام بجميع الأعمال والفنون الإنتاجية على تعقدها، فالمنظومة التعليمية وحسن انسجامها واستقرارها هي من تصنع النخب للبلد وتعمل لاحقا في تقدمه ورقيه، وخلاف ذلك هو هدر للمال والجهد ومضيعة للوقت، والشواهد من الدول النامية والعربية كثيرة، فكم صرفت دول العالم النامي على التعليم، ومع ذلك لم تحقق إلا النزر اليسير من التنمية والتطور، ولم تسهم كل تلك المجهودات إلا في بعض الكفاءات على قلتها، وقد يكون البعض منهم همه الأول والأخير هو الهجرة.

1-**الأهمية المجتمعية للتكوين والتعليم المهنيين:** يشكل التكوين والتعليم المهنيان اليوم في حياة الدول والأفراد رهاناً لاكتساب الخبرات والمعارف العلمية والعملية والكفاءات الضرورية لممارسة أي نشاط مهني أو التكيّف معه، فهو مجال خصب لشحذ همم الشباب الكفء في الانخراط في سوق العمل بمؤهلات مختلفة ومتنوعة في شتى فنون الحياة والتخصصات الحرفية والمهنية المختلفة، لذا فهو جسر الوصل بين التعليم والتكوين والتدريب من جهة، وعالم الشغل من جهة ثانية، وهذا ما يسهل

للمتمهنين من ولوج عالم الشغل بكل سهولة وسلاسة، ويحقق في ذات الوقت الهدف المجتمعي، أي تزويد سوق العمل بالعناصر البشرية ذات كفاءة التي تحقق أو تكفل تلبية متطلبات التنمية بشقيها الاقتصادي والمجتمعي، وفي ذات الوقت تكفل الهدف الأسمى للشخص المعني من تحقيق ذاته وإبراز قدراته في مجال عمله بما يضمن له حق العيش الكريم، وتوفير متطلبات الحياة الخاصة به على الوجه المبتغى. بالإضافة إلى العوائد غير المادية التي يمكن أن يسهم فيها العنصر البشري، والتي تأخذ صورا أخرى منها كالانسجام الاجتماعي، والتقليل من الانحراف وتحسين مستوى الصحة، حيث بينت العديد من الدراسات فوائد التربية والتكوين على الأفراد، إذ أظهرت أن نسبة عوائد الاستثمار في العنصر البشري أكبر من نسبة الاستثمار في رأس المال المادي (عبد القادر، 2017).

2-الأهمية الاقتصادية للتكوين والتعليم المهنيين: لجعل التكوين المهني قاطرة للتنمية الاقتصادية ورافعة للتنمية المستدامة وجب القيام بالأعمال التي من شأنها أن تجعل هذا التعليم والتكوين والتأهيل والتدريب يتماشى مع متطلبات التنمية والتحولات التقنية والفنية، والتي يعرفها عالم اليوم، وهذا يتطلب وضع حيز التنفيذ تخصصات ومهن في قطاع التكوين والتعليم المهنيين ترتبط بالواقع والمحيط وتراعي تحولاته المستمرة، حيث يعد التكوين والتعليم المهنيين فضاء خصبا لتطوير وتقدم البلاد لأسباب عديدة من أهمها أنه يلامس عن قرب متطلبات التنمية وحاجاتها، حيث يتوفر على كفاءات وطاقات من شأنها أن تسهم بشكل مباشر وفعال في تكوين وتوفير التقنيين والمهرة والحرفين والإطارات من مختلف التخصصات للحاجات المتزايدة التي يتطلبها سوق العمل، ومن ثم تغطى الحاجات الوطنية الكفيلة بديمومة النشاط الاقتصادي في الأوجه المختلفة التي تضمن سيرورة تحقيق التنمية بكل أبعادها.

لقد بات الأمر واضحا أن تحقيق متطلبات التنمية لن يتأتى إلا من خلال عملية التكوين والتأهيل للمورد البشري الذي يُعد العامل الحاسم في كل عملية تنموية اقتصادية في أي بلد كان، وعليه فمن الضروري أن تقوم خطط التنمية في بداياتها على بحث سبل تطوير وتأهيل العنصر البشري، وهو المسار الذي سلكته جل الدول المتقدمة، والتي حققت إنجازات تنموية مشهودة، وهو نفس المسار الذي مازالت تنتهجه هذه الدول لتحقيق نفس الغايات، فتأهيل العنصر البشري وانخراطه في سوق العمل بكل يسر وسهولة هو أحد الغايات الرئيسة للدول، ومن ثم المساهمة في خلق الثروة المادية.

في المقابل تعاني منظومة التكوين والتعليم المهنيين والتعليم بشكل عام في كثير من الدول، وبالخصوص الدول النامية، ولاسيما البلدان العربية، من مشاكل وصعوبات عديدة جعلت منها

قاصرة على القيام بالأدوار الموكلة لها، وهذا ما نتج عنه تدني المستوى التعليمي وقصور مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين عن توفير العناصر البشرية بالكم والكيفية المطلوبة لسوق العمل، بالإضافة إلى عدم مواءمة مخرجات التكوين والتعليم المهنيين مع متطلبات هذه السوق، مما قلل من الرغبة التي تدفع الشباب إلى الانخراط في هذا الميدان، وعجل بانتشار وتعميم لدى شرائح واسعة من الشباب الميل نحو ثقافة الريع والربح السريع. وكل هذا كان نتيجة قصور في النظرة الاستراتيجية، وكذا الالتباس عند وضع السياسات والخطط لهذا القطاع المهم والركيزة الأساسية لعملية التنمية، فالعجز في استيعاب العدد الكبير من التلاميذ المتسربين من منظومة التعليم العام يؤدي إلى قصور الاستخدام للعدد الهائل من اليد العاملة في العملية التنموية، وتصبح في ذات الوقت عالة على الدولة والمجتمع، مما يؤدي إلى عدم القابلية للاستخدام، وينعكس هذا سلبا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال تزايد حدة البطالة، ولاسيما في صفوف الشباب وانتشار الآفات المجتمعية، وبروز مظاهر الانحراف والتي تنخر قوى المجتمع، وتزيد من الاضطرابات الاجتماعية، وواقع الدول العربية شاهد على حقيقة ذلك.*

3-الأهداف الأخرى للتكوين والتعليم المهنيين: لا يقتصر دور التكوين والتعليم المهنيين على الجوانب الاقتصادية أو سوق الشغل خصوصا، إذ له أهداف أخرى منها على الخصوص:

- تحييد الفرد من طريق الانحراف الذي تتقوى شوكته بين فئة البطالين العاطلين عن العمل، والذين لا يملكون أي مؤهلات؛
- تُرجع للفرد الثقة بالنفس وتعطيه مكانته وأهميته الاجتماعية، مما يسهم في تقويم سلوكه العام داخل منظومته المجتمعية؛
- تفتح للفرد فرص العمل بكل سهولة، مما يسهم في انخراطه في سوق العمل بكل سلاسة؛
- الهدف الرابع، أنه بمقدوره توفير الدخل الضروري الذي يسمح له بالعيش الكريم، وضمان متطلبات الحياة المختلفة؛

* - الكثير من الاضطرابات الواقعة بالعديد من الدول العربية ناتج عن فشل منظومات الحكم بها من تكفل حقيقي انشغالات المجتمع والتي يأتي على قمتها قلة فرص التشغيل وتزايد حده البطالة.

- يستطيع أن يحقق الفرد ذاته مع هذه الموجات العابرة للحدود في زمن الهجرة الدولية، والتي ليس فيها مكان لغير المتعلمين والمتمهنين، حيث باستطاعته الحصول على فرصة عمل قبل نظرائه وأقرانه عندما يمتلك مؤهلا أو حرفة ما.

وقد يكون التكوين أو التدريب المهني فرصة للاستقرار في بلاد المهجر في خضم موجه الهجرة السرية، فقد جاء في تقرير صادر عن وزارة الداخلية الألمانية اعتمادا على بيانات السجل المركزي للأجانب أنه تم التساهل مع أكثر من 8000 أجنبي على مستوى البلاد، فهو فرصة للاجئ بعد رفض طلبه للبقاء في ألمانيا التي تستفيد بذلك في تعويض نقص الأيدي العاملة في قطاعات معينة. وقد أُعتُبر التدريب المهني سبباً شخصياً مُلحاً لمنح وتوسيع نطاق "التساهل التقديري" لأول مرة في عام 2015. ومنذ شهر يناير 2020 تم تنظيم مسار الانتقال من حق اللجوء إلى إمكانية الإقامة بسبب التدريب المهني في قانون منفصل، وتم توسيعه ليشمل تدريبات معينة، وتشجيع على البقاء بعد إثبات الرغبة في تحقيق الذات، وعدم الاتكال على مساعدات الدولة "إنها فكرة جد ذكية من الدولة الألمانية، فهي لا تفرط بفئة من الشباب القادرين على العمل، والذين يؤهلون ويتدربون داخل مؤسساتها ويعتبرون عمالة متخصصة تحتاجها شركات ومؤسسات ألمانية" (مهاجر نيوز، 2021).

وبشكل عام فللتكوين والتعليم المهنيين أهداف عامة وخاصة تتداخل فيما بين الأهداف الوطنية والمجتمعية بشكل عام، منها ما ينصرف إلى الفرد المتمهن وترتبط به بشكل رئيسي ومباشر، وإن كان في الواقع يكملان بعضهما البعض، أو أن الأهداف العامة تتضمن الخاصة منها أو تحوي جزءاً منها. ويمكن أن نلخص بعض هذه الأهداف في جوانبها الكلية والجزئية على النحو التالي:

أ. على المستوى الكلي: تتمثل في:

- تحقيق الوفرة من الموارد البشرية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تزويد سوق العمل بالعناصر البشرية المؤهلة؛
- المساهمة في تطوير ودفع عملية التنمية الاقتصادية؛
- التكفل بشريحة واسعة من المتسربين من قطاعات التعليم دون الجامعي؛
- كبح ومنع الشرور الاجتماعية التي تنجم عن البطالة؛
- زيادة فرص التشغيل من خلال التكوين والتأهيل والتدريب.

ب. أما على المستوى الجزئي فنلخصها في فيما يلي:

- التكفل بفتح آفاق جديدة للمتسربين من قطاع التعليم؛
- توفير التأهيل الذي يكفل للفرد الحصول على فرصة عمل؛
- توفير الدخل المناسب للأفراد من خلال مناصب العمل التي تتحقق لهم؛
- القدرة على إثبات الذات وبناء أسرة منسجمة مجتمعيا؛
- إبعاد الشباب عن الانحراف والشرور المجتمعية المختلفة؛
- نشر ثقافة المقاولاتية والابتكار والإبداع في المؤسسات والمجتمع بشكل عام.

المحور الثاني: رهانات قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر

تأتي مسألة توفير اليد العاملة المؤهلة كما ونوعا على رأس التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة. فالتغيرات الاقتصادية والسياسية السريعة والمستمرة في مجال سوق العمل تفرض على اليد العاملة أن تكون على قدر كبير من المهارات المهنية، وأن تتأقلم بسهولة مع التغير المطرد في هذا السوق. ومن هذا المنظور اتجهت الدول على مختلف مستوياتها الاقتصادية –ومنها الدول العربية –إلى التدريب التقني والمهني سعيا للحصول على مخرجات تملك المهارات والمعرفة الضرورية للدخول إلى سوق العمل، بالإضافة إلى تميزها بالقدرات والسلوكيات اللازمة لمواكبة التغيير وتحصيل مهارات جديدة. (العربية، 2015)

ولكن هذه التحديات مازالت قائمة ومن أهمها: إعداد البرامج التعليمية والتدريبية ومراجعتها باستمرار لتكون مسايرة لمتطلبات وحاجات سوق العمل من الكفاءات الفنية المدربة، بحيث يتناسب عدد الخريجين في كل تخصص مع عدد الفرص المتوفرة للتوظيف، مع مراعاة التغيرات في نوعية المهارات التدريبية المطلوبة والكفاءات المتماشية مع تحولات السوق. ومن التحديات التي تواجه الدول العربية عموما التطور الديموغرافي الذي يتميز بالزيادة في تلك الدول على عكس الدول الغربية، حيث ينبغي أن يكون الاهتمام مركزا على التدريب التقني والمهني الذي ينبغي أن يكون متاحا وفي متناول الجميع، للمساهمة في تطوير مختلف جهات البلد. (إصلاح منظومة التدريب التقني والمهني بالدول العربية، 2015).

يُعد التدريب التقني والمهني في المقام الأول غير أكاديمي في طبيعته، ويوفر التدريب والمهارات العملية المؤهلة لسوق العمل مباشرة في مهنة مختارة، كما أنها تؤهل مباشرة إلى العمل الريادي الحر.

وقد أدى عدم وجود شهادة رسمية في بعض الأحيان وفي بعض الدول خاصة لهذا النوع من التكوين والاعتقاد بأن المسار المهني لا يصلح إلا للفقراء في تراجع شعبية التدريب التقني والمهني بالعالم العربي، وإلى عزوف أبناء الطبقة الوسطى في كثير من البلدان العربية عن هذا النوع من التدريب والتوجه عوضا عن ذلك إلى التعليم الأكاديمي، مما أدى إلى تضخم كبير في أعداد خريجي الجامعات. (العربية، إصلاح منظومة التدريب التقني والمهني بالدول العربية، 2015).

1-توفير حاجات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة :تقتضى كل مرحلة زمنية تعديل وإحداث تغيرات نوعية في الهيكل الاقتصادي الوطني بما يتماشى مع المتطلبات المستجدة، وبما أننا نعيش ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خضم الثورة الصناعية الرابعة، فإن هذه المتطلبات تتطلب بالضرورة تعديل وتصويب وتصحيح مسار التكوين والتعليم المهنيين دوريا في جملة التخصصات والمهن والحرف التي يضمن قطاع التكوين التكفل بها ، ولأن التغيرات الهيكلية في سوق العمل بالوقت الحالي تركز على عمليات وخدمات جديدة تستوجب معارف ومهارات متخصصة ليست متاحة حاليا بسوق العمل. وأمام هذه التغيرات والتحديات تبرز أهمية تطوير منظومة التكوين والتعليم المهنيين بما يستجيب بشكل سريع للتحولات التكنولوجية المستجدة.

لذلك يبدو أن فكرة التلاؤم بين خريجي التعليم والتدريب المهني الفني والتقني ومتطلبات سوق العمل قد تعززت على المستوى العالمي، بحيث أصبحت مؤتمرات اليونسكو حول التعليم ومنظمات وأجهزة الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي (مثل مؤسسة التدريب الأوربية) تؤكد في تقاريرها وتوصياتها على مجموعة من المواضيع تركز على ضرورة ربط هذا التعليم بسوق العمل، وتعزيز العلاقة بين الشركاء الاجتماعيين من خلال التدريب في مواقع العمل، وإشراك ممثلي سوق العمل والصناعة في تصميم المناهج الدراسية (رياد جويليس، 2015).

2-مواجهة ضغوط النمو السكاني: يشكل النمو السكاني السريع عبئاً إضافياً آخر على اقتصاديات الدول، حيث يعمل ارتفاع نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، كما هو الحال في الجزائر، على زيادة من نسب الإعالة ويضاعف من الأعباء على كاهل القوى العاملة والدولة في نفس الوقت، ويزيد من الضغوط لزيادة الكفاءة الإنتاجية لتغطية الحاجات المتزايدة، وهذا بدوره يتطلب كثيرا من المهارات ليقدم العمال ما لديهم من قدرات تمليها المتطلبات الاجتماعية لضمان إنتاج أفضل وأكثر، يلبي الحاجات الوطنية في حده الأدنى إذا لم يكن بمقدوره تصريف الفائض نحو التصدير.

3-التقليل من شرور البطالة باندماج الشباب في سوق العمل: كانت ثورات الربيع العربي بكل التحفظات التي تدور حولها نتيجة لإخفاق الأنظمة المتعاقبة بالدول العربية على تحقيق التنمية، وغياب العدالة، وانتشار الفساد، وكان وقود هذه الثورات الشباب البطال والمنحرف عديمي الفائدة وترافق هذا بظهور كثير من الحركات الجهادية والتكفيرية، لذا فإن الحلول الكفيلة لتلافي مثل هذه الآفات أو التقليل منها، والمرتبطة بالأساس باستفحال مُشكلة البطالة والعَمالة الناقصة بين الشباب هي واحدة من أهم اهتمامات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى معظم الحكومات. ومن هنا يبرز دور قطاع التكوين والتعليم المهنيين في التحجيم من آثار هذه الظاهرة والتقليل من شرورها، ومن دون المهارات الوظيفية اللازمة للعمل لا يمكن للشباب والبالغين الاستفادة من فرص العمل التي توفر لهم دخلاً لائقاً وتمنعهم من الانحراف.

4- زيادة الترابط الاجتماعي: لاشك أن التكوين والتعليم المهنيين بما يوفره من تدريب وتمهين يساعد على تقديم التأهيل الملائم للعديد من الفئات المهمشة، وتلك التي تجد صعوبات للاندماج في سوق العمل كالنساء والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وبذلك تسهم في زيادة الترابط الاجتماعي من خلال إدماج تلك الفئات الهشة في عملية التنمية، وتساعد في تطوير منظومة التكوين المهني الموجهة لتلك الفئات لتزويدهم بالمهارات لرفع مستوى مشاركتهم في العملية التنموية، في الوقت الذي مازالت مشاركة تلك الفئات الخاصة منخفضة نتيجة انخفاض مستوى تعليمها وتدريبها وانخراطها في سوق العمل.

5-تقليل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية: فكرة التكوين المهني هي نتاج الفكر الغربي، وبالتحديد هي امتداد للفكر الإداري الفرنسي، وهو يرمي في الأصل إلى التكوين الأساسي والأولي للمهارة والمعرفة، كما يشير إليه الفكر الإداري الإنجليزي كذلك "بالتدريب التعريفي أو التدريب الانضمامي للمؤسسة أو التدريب التوجيهي في المؤسسة ". والجزائر الحديثة العهد بالاستقلال ورثت كثيرا من القيم الاستعمارية، ولم يكن أمامها من خيار سوى الاعتماد على هذا الميراث، خصوصا في قطاعات التعليم والتكوين المهني ولو إلى حين، وقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية إبان الاحتلال بشكل رئيس على إطارات المعمرين، لذا وجدت الجزائر نفسها عاجزة على سد النقائص المتعددة من الإطارات لمختلف القطاعات والمهن، ومازال الأمر كذلك لحد اليوم حتى بعد أزيد من نصف قرن من الاستقلال، ولكن بحدة أقل، ولذا فالهدف الرئيس فيتمثل في جانبين هما:

- توفير حاجيات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة بما يكفل الاستقلال التام عن الموارد البشرية الأجنبية، وهي غاية لم تتحقق لحد اليوم بشكل كامل.
- تقليل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية المؤهلة إلى الحد الأدنى، وقد تحقق كثير منها، فقد كانت تدار أغلب الآلات والمعدات التقنية في عهد الثورة الصناعية وإلى غاية نهاية عقد الثمانيات من القرن الماضي من أطر وكفاءات أجنبية.

غير أنها تقلصت في الوقت الحالي بشكل يكاد يكون بشكل تام، ولكن أخذت العمالة الأجنبية أوجها أخرى، منها العمالة الصينية والتركية والسورية والمغربية والمصرية في مختلف الشركات والمشاريع بعد إحجام الشباب في الجزائر عن الانضمام لبعض الأعمال والمهن التي ينظر إليها بدونية وعلى أنها شاقة وغير محببة لديهم*.

المحور الثالث: تحديات قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر

بالرغم من كل الإنجازات المحققة في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع التكوين والتعليم المهنيين الذي يستوعب في الوقت الحالي ما يقارب 700 000 متكونا ومتمهنا بمختلف الصيغ المطروحة، فإنه في الواقع يواجه تحديات كبيرة ذات أبعاد مختلفة، منها ذات طبيعة داخلية ترتبط بالقطاع وأطره وهياكله، ومنها ذات طبيعة خارجية ترتبط بالأساس بالمحيط السوسيواقتصادي الذي يتأثر هو الآخر بدوره بالتحولات العالمية والتطورات التقنية المتسارعة، لذا فقد تضمن مخطط إصلاح قطاع التكوين والتعليم المهنيين ضمن مخطط عمل الحكومة للخطة الخماسية (2020-2024) في قطاع التكوين والتعليم المهنيين الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية (الوزارة الأولى، 2020)؛

أ-تحسين جودة التكوين وتعزيز التكوين والتعليم التقني والعلمي والتكنولوجي من خلال:

- ترقية فروع التكوين التقنية والعلمية والتكنولوجية وإعادة تنظيم مسار التعليم المهني ونظام التوجيه من شهادة التكوين المهني المتخصص (CFPS)إلى دبلوم شهادة تقني سامي (BTS).

* - تعيش الدول العربية بما فيها الجزائر حالة نادرة من البطالة، ففي الوقت التي تستشري البطالة بين شبابها بشكل سريع تزيد بالتزامن وبمستويات قياسية العمالة الأجنبية لمختلف المهن والحرف والأعمال، ففي الجزائر على سبيل المثال هنا أزيد من 40 ألف صيني، وأكثر من ذلك من المغرب وبعض البلدان العربية، بالإضافة إلى بعض البلدان الإفريقية في إطار الهجرة السرية غير المنظمة، وغيرهم يؤدون أعمالا بسيطة التي لا تتطلب تقنيات عالية أو مستوى عال من المهارات.

- توسيع شبكة المنشآت الأساسية للتكوين وإنشاء فروع امتياز ضمن الشعب ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الشراكة وتفعيل مؤسسات الهندسة البيداغوجية.
- تطوير التكوين عن طريق التمهين والتكوين عن بعد، وتعزيز عروض التكوين الموجهة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وفي أوساط السجون.
- إدراج اللغات الوظيفية، ولاسيما منها الإنجليزية، على مستوى مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.
- وضع برنامج للتعاون والتبادل ومشاريع التوأمة بين المؤسسات ومع المؤسسات في البلدان الرائدة في ميدان التكوين والتعليم المهنيين.
- إعداد وتنفيذ برنامج سنوي ومتعدد السنوات لتكوين مستخدمي القطاع وتحسين مستواهم وتجديد معارفهم.
- تطوير قدرات التكوين لدى المؤسسات الخاصة ومرافقتها.
- تثمين سلك المدرسين ومستخدمي التكوين والتعليم المهنيين وتحسين ظروف عملهم.

ب- تجسيد البكالوريا المهنية: من خلال مراجعة المنظومة الحالية للتوجيه نحو مسار التعليم المهني، ووضع هندسة بيداغوجية خاصة بالبكالوريا المهنية، وإحداث ديوان للامتحانات ومسابقات التكوين والتعليم المهنيين.

ج– أما في إطار تحسين محيط العمل وظروفه، فقد تم وضع مخطط عمل يتضمن:

- تهيئة وتجهيز مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.
- التكفل بنقل المتربصين على المستوى المناطق الريفية والمعزولة، ولاسيما منهم النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إدراج النشاطات الرياضية والثقافية والترفيهية على مستوى مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

1–تحدي إقناع فئات الشباب بالانخراط في مسار التكوين والتعليم المهنيين: التحدي الجديد الذي يبرز في الوقت الحالي مع هذا الجيل، والذي أُسميه اصطلاحاً بالجيل الرقمي، هو الاندماج في مسار التكوين والتعليم المهنيين كقناعة وليس كحتمية نتاج الاخفاق في التعليم العام، فالمؤسسات التعليمية تنهض بدور حاسم لأنها توفر مسارات تعلم لنسبة كبيرة من سكان البلد. ويجري في معظم

البلدان خطوات لإدماج التدريب على المهارات الرقمية في مؤسساتها التعليمية. لأن هذا المهن والمجالات أصبحت ذات أولوية في الوقت الحالي، وتوفر كثير من فرص العمل، وتفتح العديد من الآفاق في سوق الشغل على انحساره، فدخول الروبوتات في كثير من الأنشطة والأعمال مع التطورات السريعة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وحيث تنهض مؤسسات التعليم والتكوين بدور حاسم لأنها توفر مسارات تعلم لنسبة كبيرة من سكان البلد. ويتخذ في معظم البلدان خطوات لإدماج التدريب على المهارات الرقمية في مؤسساتها التعليمية. ويستتبع ذلك تمثيل من جميع مستويات التعليم، بما في ذلك المدارس الابتدائية والثانوية والمؤسسات التقنية والمهنية والكليات (برهيما سانو، 2018).

2-تحدي مسايرة التغيرات السوسيواقتصادية: تقتضي المرحلة الراهنة إعادة التفكير في خريطة التكوين والتعليم المهنيين من الأساس بعد جملة التحولات السريعة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وكذا التطورات التقنية والمعطيات المستجدة، ومنها وباء كرونا وما فرضه من قيود والتزامات جديدة كالتعليم عن بعد، والعمل عن بعد وغيرها من المستجدات، وكذا التحول المناخي وما نتج عنه من تزايد الخسائر البشرية والمادية جراء الطقس المدمر الذي ضرب العديد من دول العالم، مما قد يشير إلى أن "أزمة المناخ" خرجت عن السيطرة، فاضطرابات المناخ وزيادة حرارة الجو أدى إلى شح المياه، وزيادة حدة الجفاف بالجزائر خاصة والمنطقة العربية عموماً، مما يفتح آفاق البحث عن كل البدائل التي تقوم على اقتصاديات المياه، وأيضا نعيش ثورة التحول نحو الطاقات الجديدة والمتجددة بعد أزمة التحول المناخي، وتقلبات أسعار النفط، والتي انعكست بشكل رئيس على معيشة المواطن، في اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الريع البترولي، والدعم الاجتماعي لفئات واسعة من شرائح المجتمع، ومجانية المرافق العامة والخدمات الاجتماعية، وزيادة الأعباء على كاهل الميزانية العامة مع انحسار المداخيل وتقلصها بشكل كبير، مع الإشارة إلى أن قطاع التكوين والتعليم المهنيين عرف هو الآخر بعض الإصلاحات التي أفضت إلى استحداث مجموعة من الشعب والتخصصات، والتي تضم في الوقت الحالي على الخصوص (وزارة التكوين والتعليم المهنيين):

- ✓ ثلاث وعشرين(23) شعبة مهنية، تغطي أهم ميادين النشاط، كما تحتوي على أربعمائة وخمسة وتسعين(495) تخصصا في جميع أنماط التكوين، مع إدراج واحد وعشرين (21) تخصص جديد على تسعة (09) شعب مهنية. وقد تم هذا بإرفاق هذه المدونة بدليل البطاقات الوصفية لتخصصات التكوين المهني، ويشمل الأنماط الثلاثة (03)(حضوري، تمهين، وعن البعد).

كما كان قد سبق للوزارة الوصية أن شرعت مع بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة القيام بمجموعة من الإصلاحات مست طبيعة الشهادات الممنوحة من قطاع التكوين والتعليم المهنيين ومسمياتها ومستوياتها، بحيث تضمنت منظومة التكوين والتعليم المهنيين للمتكونين الحصول على شهادة تأهيل وفق (05)مستويات (MFEP ،2012-):

- ✓ المستوى الأول: شهادة التكوين المهني المتخصصة(CFPS).
- ✓ المستوى الثاني: شهادة التأهيل المهني(CAP).
- ✓ المستوى الثالث: شهادة خبير مهني(CMP).
- ✓ المستوى الرابع: شهادة تقني(BT).
- ✓ المستوى الخامس: شهادة تقني سامي(BTS).

3-تحدي تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية من اليد العاملة المؤهلة الضرورية: الجزائر اليوم هي سوق مفتوحة للشركات الأجنبية في شتى الميادين والقطاعات، وهي تستقبل سنويا الآلاف من اليد العاملة الأجنبية في شتى الأعمال والحرف والمهن. فما الذي جعلنا نصل إلى هذه الوضعية في عز أزمة اقتصادية خانقة وشح للموارد المالية وزيادة البطالة في وسط الشباب الجزائريين؟

إذن هنا يبرز دور التكوين والتعليم المهنيين في كبح هذا الاستنزاف لموارد الجزائر المالية، وفي نفس الوقت تحقيق المجهودات التنموية بسواعد جزائرية، أو التنمية التي تعتمد على القدرات الوطنية، يكفي أن لدينا أزيد من نصف قرن من الاستقلال، وقد كانت لدينا صناعات جيدة وشركات كبيرة واليوم لم يبق منها إلا الهياكل تتغذى على دعم الدولة المستدام وتعيش الموت البطء. ومع أن قطاع التكوين والتعليم المهنيين قد تحقق له إلى غاية الوقت الحالي الكثير، سواء فيما يتعلق بالهياكل أو المكونين أو المتكونين.

أ- ففي جانب الهياكل: تحقق لدى القطاع إلى غاية الوقت الحالي كما كبيرا من الهياكل القاعدية التي تضمن توفير المرافقة الضرورية لضمان أحسن تكوين وتأهيل وتدريب وتمهين، حيث سجل العدد الكلي لمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين بـ 1021 مؤسسة باختلاف أنواعها موزعة كالآتي (وزارة التكوين والتعليم المهنيين، 2021):

- ✓ 830 مركز تكوين مهني.

- ✓ 176 ملحقة بمراكز التكوين المهني والتمهين.
- ✓ 163 معهد متخصص للتكوين المهني.
- ✓ 14 ملحقة للمعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني.
- ✓ 17 معهد للتعليم المهني.
- ✓ 06 معاهد للتكوين والتعليم المهنيين.
- ✓ 01 معهد وطني للتكوين والتعليم المهنيين.

ب–في جانب المُكونين والمُتكونين: أما في جانب المكونين والمتكونين فقد تم إلى غاية الوقت الحالي تسجيل تطور ملحوظ في عدد المكونين وإطارات القطاع، وفي ذات الوقت زاد عدد الملتحقين بالتكوين المهني بصيغه المختلفة إلى أعداد كبيرة تعبر عنها الإحصاءات المرفقة التالية (وزارة التكوين والتعليم المهنيين، 2021):

- ✓ بلغ التعداد الكلي للمستخدمين في القطاع 57724 (موظف ومكون وعامل في مختلف الأسلاك).
- ✓ وصل التعداد الإجمالي للمتربصين في التكوين المهني 20 ديسمبر 2020 بـ 478118 منهم 210047 جدد.
- ✓ العدد الإجمالي للمسجلين عبر المنصة الرقمية "مهنتي"في دورة فيفري 2021 إلى غاية شهر ديسمبر 2020 بـ 131704 مترشح.
- ✓ العدد الكلي للمتخرجين في دورة فيفري 2020 قدر بـ 163023 متخرج متوج بشهادة التكوين المهني وشهادة التأهيل المهني.

4–تحدي مزامنة متطلبات العولمة والرقمنة: تشكل الرقمنة لغة العصر وأداته، وهي التقنية الأكثر استخداما في حياتنا، وبالكاد لم يبق شيئ من أسلوب حياتنا الماضية إلا وغزته، لقد غيرت نظرتنا إلى كثير من الأمور، وكذا أعمالنا وتصرفاتنا بشكل كبير، إن لم يكن بشكل جذري، إنها تلغي بالكامل كل حياتنا التقليدية وتفرض علينا نمطا جديدا من الحياة والمعاملات والأعمال والاتصالات تختلف تماما عما سار عليه البشر قبل بضعة عقود، أو لنقل قبل دخول القرن الحالي، إنها بإيجاز جعلت العالم جديدا في ثوب تعامله، قصرت في المسافات وفتحت آفاقا جديدة لم تكن في مخيلة البشر،

أنجزت خطوات عملاقة في زمن وجيز، اختصرت زمن الإنجازات في شتى الميادين في وقت قليل، فتحت الباب واسعاً لكل ميادين العلوم الأخرى لتتطور بسرعة، والاستفادة من كل ما توفره الرقمنة وهذه التكنولوجيات الجديدة. وقطاع التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر بقدر تواضع الإنجازات في هذا الباب فقد حقق بعض الفتوحات في هذا الميدان تمثلت في عصرنة ورقمنة نشاطات القطاع، منها على الخصوص (وزارة التكوين والتعليم المهنيين، 2021).

أ. وضع منصة جديدة خاصة بالتوجيه والتسجيل عبر الخط لطالبي التكوين (منصة مهنتي).

تم إدراج في المنصة كافة المتربصين المسجلين لدورة فيفري 2020 وبلغ عدد المسجلين إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2020 بـ 168921متربص.

ب. تم وضع منصة جديدة خاصة بالهندسة البيداغوجية للبرامج والمناهج لفائدة أساتذة ومكوني القطاع (منصة تكويني)، تم البدء في استخدام المنصة من أجل تحيين وتوحيد البرامج.

ج. وضع أرضية جديدة لمتابعة وتسيير المسار الدراسي للمتربصين المتمهنين والتلاميذ والمؤسسات الخاصة بالقطاع. (قيد الإنجاز) .

د. تحيين النظام المعلوماتي الجغرافي للقطاع (SIG).

يسمح هذا النظام بتحديد موقع كل مؤسسة تكوينية في إقليم الولاية، ويوفر معطيات رقمية وإحصائية خاصة بها مما يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بالقطاع حسب المحيط التربوي والاقتصادي.

هـ. في مجال الهياكل وشبكات الاتصالات تم إجراء العمليات التالية:

- ✓ تم إجراء تدقيق (AUDIT) لمركز البيانات (خبرة خارجية).
- ✓ تم اقتناء شهادة أمن (SSL) لتأمين موقع (الويب) للوزارة.
- ✓ تم تنصيب وصلتين لربط الانترنت بالألياف البصرية (10 ميقابيت).
- ✓ اقتناء تجهيزات الشبكة لتعويض وصلة (Wimax) ب؛ (2 ميقابيت) على مستوى ملحقات الإدارة المركزية.

و. وضع نظام التحاضر المرئي عن بعد على مستوى القطاع، مع استعمال نظام (Cisco) (Webex) في الإدارة المركزية والمديريات الولائية.

- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية بالتعاون مع مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.
- ✓ تم إعداد دفتر الشروط الخاص باقتناء 50 أكاديمية(IT) لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ز. تسجيل 54 درس تعليمي لفائدة المتكونين في قناة المعرفة.

وقد سبق أن بادرت وزارة التكوين والتعليم المهنيين قبل بضع سنوات في رسم خريطة التحول نحو الرقمنة عبر جملة من اللقاءات بين هياكلها المركزية لوضع مخطط الأوليات وطرق التحول الممكنة، ورغم أن الدولة الجزائرية كانت سباقة في رسم خارطة الانتقال نحو الجزائر الإلكترونية ضمن مشروع الجزائر الإلكترونية 2013. (الوزارة الأولى، 2008).

لكن هذا المشروع لم يتحقق منه إلا القليل، ومع أنه قد انقضت تسع سنوات من نهاية المشروع فالجزائر مازالت لم تلحق بركب الدول الرقمية، ومازالت الخدمات تعرف كثيرا من النقائص والقصور وتتطلب كثيرا من الجهود والأعمال والاستثمارات للتحسين في بنيتها الأساسية وخدماتها الإلكترونية على الوجه المبتغى.

وعلى الصعيد القطاعي بادرت وزارة التكوين والتعليم المهنيين بعقد ندوة وطنية مع مجموعة من المديريات*؛

وتمخض الاجتماع على جملة من التوصيات منها على الخصوص (مجموعة من مديرات لوزارات مختلفة، 2019):

أ. توحيد منهجية إعداد مرجعيات الكفاءات المهنية للتكوين وتنصيب لجنتها الوطنية.

ب. الاطلاع على مختلف مراحل رقمنة تسيير المعاهد الوطنية للتكوين، مع تنصيب لجنة وطنية لمتابعة التنفيذ.

---

* – **المديريات المشاركة في الندوة هي** :

- ✓ مديرية التكوين لوزارة التربية الوطنية وبالتنسيق مع كل من:
- ✓ مديرية تطوير الموارد البيداغوجية والتعليمية.
- ✓ المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الاعلام والاتصال(CNIIPDTICE) .
- ✓ الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد.(ONEFD) .
- ✓ وشارك فيه فريق من ثلاثة موظفين عن كل معهد وطني للتكوين.

ج. تأسيس لمشروع الأرضية الرقمية الخاصة بالتكوين عن بعد، وتنصيب اللجنة الوطنية. وقد تم تشكيل ورشتي عمل.

الورشة الأولى :توحيد منهجية إعداد مرجعيات الكفاءات المهنية للتكوين وتنصيب لجنتها الوطنية (وتضم ممثلا عن مديرية التكوين وممثلا عن كل معهد وطني للتكوين).

الورشة الثانية :خاصة بتأسيس لرقمنة المعاهد الوطنية للتكوين من خلال:

- ✓ الاطلاع على مختلف مراحل رقمنة تسيير المعاهد الوطنية للتكوين وآليات توحيد الأعمال.
- ✓ تأسيس لمشروع الأرضية الرقمية الخاصة بالتكوين عن بعد.

ولقد تم التنصيب اللجنة الوطنية لمتابعة رقمنة المعاهد الوطنية للتكوين، كما تم تشكيل نواة وطنية من مهندسي الإعلام الآلي (06 مهندسين)، لتحديد شكل هيكل موحد لواجهة مواقع المعاهد الوطنية للتكوين، وفي مرحلة لاحقة من ذلك تم إطلاق أولي لتطبيقين رقميين جديدين "مهنتي وتكويني" في قطاع التكوين والتعليم المهنيين لتسهيل مرافقة وتوجيه وتسجيل المتربصين في مختلف التخصصات للمنصتين الرقميتين على أهمية إنشاء هذين المنصتين من أجل "تعميم استخدام الرقمنة وترقية التكوين عن بعد في القطاع".

- ✓ "تعميم الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومواءمة برامج التكوين مع التطور التكنولوجي للمهن والحرف، وتقديم خدمات ذات جودة لصالح المواطن في إطار برامج تبسيط الإجراءات الإدارية ومكافحة البيروقراطية".
- ✓ "مهنتي" من أجل التحكم في تدفق الوافدين على المنظومة التكوينية من حيث التعداد وأنماط التكوين".

كما يسمح تطبيق "مهنتي" بالتحكم في نفقات التكوين عن طريق توزيع الاعتمادات المالية على المؤسسات التكوينية، وتسهيل توجيه المتربصين نحو تخصصات تتوافق مع مؤهلاتهم وميولاتهم المهنية، والتمكن أيضا من تلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية من اليد العمالة المؤهلة التي تضمن تنافسيتها في سوق الشغل".

وفي نفس السياق تضمن مخطط عمل الحكومة (2020-2024) ضمن أهداف عصرنة ورقمنة نشاطات القطاع القيام بالأعمال التالية (الوزارة الأولى، 2020):

✓ تحيين أدوات التسيير البيداغوجي والإداري والمحاسبي والمالي ومواصلة برنامج رقمنة أعمال التسيير

✓ وضع منظومة جديدة للمتابعة البيداغوجية التكميلية ومنظومة إحصائي داخلي وخارجي.

المحور الرابع: دور المجلس العلمي بقطاع التكوين المهني في بعث ودعم القطاع

تم استحداث المجلس العلمي للمعهد وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 09 - 316 مؤرخ في 17 شوّال عام 1430 هـ الموافق 6 أكتوبر سنة 2009 غير أن هذه الهيئة لم تظهر للوجود إلا بعد تعديل المرسوم التنفيذي السابق ولم تر النور إلا في أواخر شهر أبريل 2021 وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 20–388 مؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 19 ديسمبر سنة 2020 وقد كان الفضل في ذلك للسيدة الوزيرة "هُيام بن فريحة "في تفعيل وبعث هذه الهيئة العلمية إلى الوجود بعد أزيد من عقد من اعتمادها قانونا.

1–الدور المتوسم في المجلس لترقية قطاع التكوين المهني بالجزائر: لخص المرسوم التنفيذي رقم 20–388 مؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 19 ديسمبر سنة 2020 مهام المجلس العلمي للمعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين، والتي تندرج في إطار المهام المحددة قانونا في المادة 17 من المرسوم التنفيذي السابق من خلال مادتين هما:

المادة 01: يكلف المجلس العلمي بتقديم آرائه على الخصوص فيما يأتي:

- برامج ومشاريع البحث التي ستعرض على مجلس التوجيه؛
- تنظيم وتسيير الدراسات والبحث؛
- التقييم الدوري لأعمال الدراسات والبحث؛
- الدلائل المنهجية المخصصة لشبكة الهندسة البيداغوجية؛
- المراجع التقنية والبيداغوجية المخصصة لمتربصي وممتهني وتلاميذ وأساتذة التكوين والتعليم المهنيين ومعلمي التمهين؛
- النشاطات ذات الطابع العلمي التي ينظمها المعهد.

المادة 02 : يكلف المجلس العلمي أيضا بما يلي:

- إبداء الرأي حول تعزيز الشراكة الفاعلة بين المعهد والمؤسسات الجامعية والمؤسسات الناشطة في سوق العمل، ومؤسسات المجتمع المدني بما يخدم أهداف وسياسة المعهد؛
- تقديم التصورات والاقتراحات الجديدة حول فرص البحث العلمي وربط العلاقات مع الجامعة بما يخدم السياسة العامة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- تطوير رؤية وأهداف المعهد فيما يخص الاحتياجات الجديدة لسوق العمل والمستجدات المعرفية ومستقبل العمل؛
- مساعدة إدارة المعهد في إقامة التظاهرات العلمية والثقافية بما يسهم في تطوير منظومة التكوين والتعليم المهنيين بالقطاع.

2- مساهمة المجلس العلمي في رسم خارطة طريق تطوير القطاع: تؤدي المجالس العلمية في المرافق العمومية بشكل عام كقوة اقتراح للقضايا المطروحة عليها وهيئة استشراف لوضع الخطط والبرامج لما يجب أن يرسم ويتطلب تحقيقه في ذات المرفق، فهي تنظيم يكفل التفكير في كل القضايا العلمية والبيداغوجية ووضع الاقتراحات والخطط والبرامج والمناهج والمساهمة في تنظيم التظاهرات العلمية التي توسع من مدارك ومعارف الفاعلين العلميين والإداريين لذات القطاع من خلال الاطلاع على التجارب المختلفة، والناجحة منها على الخصوص، والاستفادة منها، إذن يشمل طيفا واسعا من المهام حسب ما تضمنه المرسوم التنفيذي السابق، فهو ينصرف إلى كل القضايا العلمية والبيداغوجية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل يتعدى إلى إقامة الشراكات مع العالم الخارجي، سواء تلك الشراكات التي تتم داخل الوطن مع كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعين للقطاع العام والخاص على حد سواء ، وكذا تفعيل التعاون والشراكة مع العالم الخارجي بما يسهم في تطوير وتحديث ومزامنة القطاع في مختلف التخصصات والحرف والمهن التي يكفل القطاع التكوين والتعليم فيها .

3-أولويات القطاع في الوقت الراهن: تطرح أمام قطاع التكوين والتعليم المهنيين بشكل رئيس تحدي المزامنة مع التطورات السريعة في عالم اليوم وتناط بالمجلس العلمي على اعتباره هيئة تفكير واقتراح وتقرير القيام بهذا الدور، وعليه يتطلب الأمر من هذه الجمعية العلمية مساعدة إدارة المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين لتوسيع دائرة البحث والتفكير والاستشراف في الخيارات المتاحة والممكنة، وكذا السعي الفعال والدؤوب في تحيين ومزامنة كل القضايا العلمية والبيداغوجية، بما فيها مدونة الشعب والفروع والتخصصات بما يتوافق مع كل مرحلة جديدة ومقتضياتها، وفي ذات الوقت

تحديث هذه المنظومة بجملة الاقتراحات التي تكفل ذلك، وتوضع في سلم الأولويات. كل هذه متطلبات ضرورية وتكون في صلب مهام هذه الهيئة.

4–دور كل من الرقمنة والابتكار كآليات لتحيين وتطوير القطاع: رغم أن وزارة التكوين والتعليم المهنيين بادرت في عقد ندوة مع نهاية شهر اكتوبر 2019 بمعهد الحراش بالجزائر إلى تشكيل ورشتين تمثلت مهام الورشة الثانية بالتأسيس لرقمنة قطاع التكوين والتعليم والمهنيين، وقد تم التنصيب اللجنة الوطنية لمتابعة رقمنة المعاهد الوطنية للتكوين، كما تم تشكيل نواة وطنية من مهندسي الإعلام الآلي (06 مهندسين)(مجموعة من المديريات لوزارات مختلفة، 2019)، ولتحديد شكل هيكل موحد لواجهة مواقع المعاهد الوطنية للتكوين، وقد تم أيضا إطلاق أولي لتطبيقين رقميين جديدين "مهنتي وتكويني" في قطاع التكوين والتعليم المهنيين لتسهيل مرافقة وتوجيه تسجيل المتربصين في مختلف التخصصات (سابقا، 2020)، لكن مع هذه الإنجازات لهذه اللجنة منذ إنشائها وإلى غاية الوقت الحالي لم تتحقق تلك النتائج المرجوة في الميدان بشكل جلي، والمطلوب من الوزارة إعادة تفعيل دور هذه اللجنة أو إعادة تشكل لجنة أخرى تقوم أو تكمل أعمال سابقتها، وكذا وضع سقف زمني لأعمالها حتى لا تستمر إلى أجل غير محدد، وعندئذ تتقادم الإنجازات مع التطورات المتسارعة في عالم الرقمنة.

5–دعم ثقافة المقاولاتية وتنمية روح الابتكار: يُعد التكوين أقرب الطرق التي تربط بين التعليم والمقاولة، ولقد أخذ موضوع المقاولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا بالمقارنة مع الماضي، ومن ثم جعل نشر وتعميم ثقافة المقاولاتية وتطويرها مع ريادة الأعمال سوق الشغل الجديد الذي يستوعب الكفاءات المتخرجة من قطاع التكوين والتعليم المهنيين. فهذه النظرة تُبرز الأهمية المتنامية لقطاع المقاولة خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي غالبا ما يرتبط اسم المقاول بها. لذا أصبح موضوع تطوير المقاولاتية يشغل حيزا واهتماما كبيرا خاصة عند شريحة الشباب، لأنه يمس مشكلة البطالة وباعتبارها باتت تعرف حالياً كمجال للبحث، وعلى كون المجلس يضم في أعضائه نخبة من ممثلي الباترونا وقطاع الأعمال فالواجب يقتضي زيادة التفاعل والشراكة مع هذه القطاعات التي تكفل تحقيق قيام المقاولات وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتنميتها. وفي سياق ذي صلة فإن معارض الابتكار التي بادرت بها وزارة التكوين والتعليم المهنيين ماهي إلا لبنة أولى وبادرة إيجابية في تشجيع ودعم ومرافقة الأفكار المنجزة والمبتكرة من قبل المكونين أو المتكونين بالقطاع، وهي في ذات الوقت حافز وقوة داعمة إضافية لكل المبادرات التي ستشكل النواة الرئيسة لقوى الإبداع والابتكار وتنمية ثقافة المقاولاتية في هذا القطاع.

لقد أظهرت البحوث العلمية المنجزة على مر العقود الدور المحوري الذي يؤديه الابتكار في تحفيز النمو في الأجل الطويل، ولكن من الصعوبة بمكان قياس مدى إسهام الابتكار من حيث تحديد أي الابتكارات تتسبب في أي مقدار تقدم خلال أي فترة زمنية، لكن من الممكن نظريًا فهم القنوات التي من خلالها يحفز الابتكار النمو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2015). .

الخلاصة:

إن قطاع التكوين والتعليم المهنيين قطاع مهم وركيزة أساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا الاستقرار السياسي من خلال تكوين الموارد البشرية المؤهلة وزيادة فرص العمل التي تكفل تحقيق الأهداف الوطنية، وكذا إبراز الذات للمتمهن وتحقيقه لأهدافه الخاصة، وهو جسر العبور نحو ريادة الأعمال والابتكار وتنمية ثقافة المقاولة، وتوسيع النسيج الاقتصادي، وزيادة الثروة الوطنية، والتي بالتأكيد ستؤدي ثمارها الإيجابية على المجتمع برمته.

غير أن هذا القطاع لكي يحقق ذلك يجب عليه أن يساير ويلحق ركب قاطرة التقدم العلمي والتكنولوجي، ويحقق المزامنة في الشعب والتخصصات، ويستوعب مختلف شرائح المجتمع وليس المتسربين الفاشلين في نظام التعليم، يجب أن يترسخ كقناعة تدفع الشباب نحوه، وليس حتمية تفرضها الظروف الاجتماعية، وهذا بتغيير الأساليب والمناهج المتبعة حاليا في استقطاب الشباب نحو هذا القطاع، وهذا لن يتحقق إلا من دراسة سوسيولوجية لنفسية وعقلية شباب اليوم، وما الواجب القيام به لاستقطابهم نحو مثل هذه المهن والحرف المختلفة، ومن ثم تفوق الرغبة والدوافع الذاتية تلك العوامل الخارجية المتمثلة في الإكراهات التي تجعل الشباب ينخرط في ميدان قد لا يحبه ولا يقتنع بجدواه.

قائمة المراجع:

1. - (MFEP) Ministère de la Formation et de l'Enseignement Professionnelle ., , .(2012)NOMENCLATURE : des branches de la formation professionnelle, (arrêté n 91 °du définissant la nomenclature des branches professionnelles et spécialités de la formation professionnelle .elbair: infep--alger.

2. إبراهيم الشافي (2015)، اصلاح منظومة التدريب التقني والمهني بالدول العربية ، ندوة قومية عن الربط بين منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وسوق العمل. شرم الشيخ، مصر.

3. المنظمة العالمية للملكية الفكرية. (2015). الابتكار الخارق والنمو الاقتصادي. جنيف سويسرا: جنيف.

4. الوزارة الاولى. (10 12, 2008)، الوزارة الاولى – الجزائر الالكترونية 2013 – مشروع الحكومة للتحول نحو الجزائر الالكترونية –. تاريخ الاسترداد 23 7, 2010، من /ùedia/PDF/http//www.premier-ministre.gov.dz/arabe

5. الوزارة الاولى. (2020). مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. الجزائر: المطبعة الرسمية.
6. الوزارة الاولى. (2020). مخطط عمل الحكومة من تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. الجزائر: المطبعة الرسمية.
7. برهيما سانو. (2018). المهارات ادوات المهارات الرقمية. جنيف، سويسرا: الاتحاد الدولي للاتصالات.
8. وزارة التكوين والتعليم المهنيين (2021) . حصيلة نشاطات قطاع التكوين والتعليم المهنيين لسنة 2020 إلى شهر ماي سنة 2021.
9. رياد جويليس (2015). الاليات المقترحة للربط والمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل. ندوة قومية عن الربط بين منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وسوق العمل، ص2-3.
10. - مُحَمَّد آل طاوي، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم. مقال متاح على النت منشور في 2009/10/8- متاح على الرابط : https://hrdiscussion.com/hr6872.html
11. مارك دودجسون وديفيد جان (2014)، الابتكار مقدمة قصيرة جدا. القاهرة، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
12. مجموعة من المديريات لوزرات مختلفة. (2019). اعداد مرجعيات مهنية وتاسيس رقمنة المعاهد الوطنية. http://infpe.education.gov.dz/?p=1712
13. مجموعة من مديرات لوزارات مختلفة. (2019). اعداد مرجعيات المهنية وتأسيس رقمنة المعاهد الوطنية للتكوين ، ملتقى وطني عقد بمعهد الحراش ، بتاريخ يومي 29 و 30 أكتوبر 2019 .
14. منظمة العمل العربية(2015)، اصلاح منظومة التدريب التقني والمهني بالدول العربية في ضوء المتغيرات الاقليمية ،. ندوة قومية عن الربط بين منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وسوق العمل. شرم الشيخ، مصر.
15. منظمة العمل العربية. اصلاح منظومة التدريب التقني والمهني بالدول العربية. ندوة قومية عن الربط بين منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وسوق العمل. شرم الشيخ، مصر.
16. منظمة العمل العربية. (2015). اصلاح منظومة التدريب التقني والمهني بالدول العربية في ضوء التغيرات الاقليمية. ندوة قومية عن الربط بين منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وسوق العمل، شرم الشيخ.
17. مهاجر نيوز. (29/ 7/ 2021). التدريب المهني امل الاف مم رفض طلب اللبقاء بالمانيا. تم الاسترداد من دوتشيه فيليه: https://p.dw.com/p/3xzOf
18. هيام بن فريحة (2020). الاعلان عن استعمال تطبيقين رقميين مهنتي وتكويني. (جريدة الجمهورية، المحاور) الجزائر.
19. وزارة التكوين والتعليم المهنيين. (2019)، مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني ، طبعة 2019 ، الجزائر . الابيار، الجزائر: المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين – الابيار.
20. وزارة التكوين والتعليم المهنيين. (2021). ،حصيلة نشاطات قطاع التكوين والتعليم المهنيين لسنة 2020 إلى شهر ماي سنة 2021، . الابيار– الجزائر: المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين.
21. وزارة التكوين والتعليم المهنيين (2021). حصيلة نشاطات قطاع التكوين والتعليم المهنيين لسنة 2020 إلى شهر ماي 2021. الابيار –الجزائر: المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين.
22. وزارة التكوين والتعليم المهنيين. (2021). حصيلة نشاطات قطاع التكوين والتعليم المهنيين لسنة 2020 إلى شهر ماي سنة 2021. الابيار الجزائر: المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين.